

الطاقة الشمسية في ليبيا والانطلاقة التي طال انتظارها

حتى عام 2020 على أقل تقدير .

ولإيماننا بالدور الهام والحيوي الذي يمكن أن تلعبه الطاقة الشمسية في تلبية جزء من الطلب المستقبلي على الطاقة ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي أيضا، فقد دأبنا في هذه المجلة ومنذ ذلك الحين على نشر كل ما من شأنه أن يعزز هذا الدور من خلال متابعة موضوع الطاقة المتتجدة بصورة عامة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح على وجه الخصوص ، سواء على المستوى المحلي من خلال متابعة الندوات والمؤتمرات التي تعقد بليبيا وأخرها مؤتمر الطاقة الشمسية الذي عقد بمدينة براك في أواخر عام 1999 ، أو على المستوى العالمي من خلال متابعة الأبحاث والتطبيقات الجاري تنفيذها في مختلف بلدان العالم .

وفي هذا الصدد، يمكننا الجزم بأنه لا يكاد يخلو عدد من هذه المجلة من خبر أو تقرير أو بحث له صلة بالطاقة المتتجدة ، فمن أخبار عن إقامة أو افتتاح مشاريع مزارع رياح لتوليد الكهرباء ببعض الدول العربية كتونس ومصر والمغرب، إلى أخبار عن تنامي قدرات طاقة الرياح والتوسع في استخدامات الخلايا الشمسية في بعض الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء ، إلى تقارير ودراسات حول إنشاء محطة

كنا قد تناولنا في افتتاحية لأحد الإعداد السابقة من هذه المجلة ، وقد كان ذلك منذ ما يزيد عن خمس سنوات ، موضوع الطاقة الشمسية في ليبيا والانطلاقة المنتظرة ، حيث نوهنا في تلك الافتتاحية باهتمام البلاد بموضوع الطاقة الشمسية والمتمثل في تنظيم وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات من قبل مركز دراسات الطاقة الشمسية والجامعات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة، وأكدنا على ضرورة أن تخرج توصيات تلك اللقاءات والندوات والمؤتمرات، وهي عديدة، إلى حيز التطبيق خاصة وأن كثيرا من تطبيقات الطاقة الشمسية قد أثبتت جدواها الاقتصادية ولا ينقصها إلا الخروج من دائرة البحث والتجريب إلى دائرة التطبيق .

كما أتنا دعونا في تلك الافتتاحية إلى تبني برامج محددة بالنسبة لبعض التطبيقات مثل تسخين المياه للأغراض المنزلية أو الصناعية، وتوليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية ومولدات الرياح أو مزارع الرياح بحيث تساهم مثل هذه التطبيقات وغيرها في تلبية جزء محدد من الطلب المستقبل على الطاقة في ليبيا ، وضرورة التخطيط لذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأكدنا على أهمية أن يصاحب ذلك على أرض الواقع خطوات عملية ذات جوانب تشريعية ومالية وإدارية ضمن برنامج طويل المدى يمتد

اللجنة الشعبية العامة من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن تتبوا ليببيا المكانة التي تليق بها وتستحقها في مجال أبحاث وتطبيقات الطاقة المتعددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية باعتبارها أحد أهم مصادر الطاقة البديلة للنفط في عصر ما بعد النفط ، فالنفط ثروة ناضبة لا محالة، أما الطاقة الشمسية فباقية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

إن بلادنا تتمتع بإمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية تقىض كثيراً عن حاجتها منها ، وليس ضرباً من ضروب الخيال أن تستمر ليببيا كبلد مصدر للطاقة بعد نضوب النفط إذا ما تمكنت من تسخير إمكانياتها الهائلة من الطاقة الشمسية في إنتاج الهيدروجين الذي يمكن أن يزود المنطقة وأوروبا بما تحتاجه من الطاقة النظيفة ، وأن يساهم في خفض انبعاثات غازات الانحباس الحراري وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون ، ومن ثم التخفيف من الآثار المناخية لهذه الانبعاثات التي كانت ولا تزال محل جدل عالمي كبير ، ولعل ما حدث خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ (مؤتمر الأطراف السادس) الذي انعقد مؤخرًا بهولندا خير شاهد على ذلك .

إن تحقيق انطلاقة رائدة في مجال الطاقة الشمسية في ليببيا أمر طال انتظاره ، ولابد من تضافر الجهد وتسخير كافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق الانطلاقة المرجوة ، وكذلك العمل على تطوير الأجهزة القائمة واستحداث أجهزة جديدة تكون قادرة على الاضطلاع بهذه المهام الجسم ، ولعل الأوان قد حان لاستحداث جهاز متخصص لتنمية تطبيقات الطاقة المتعددة تحت أي مسمى تستقر له الإمكانيات وتكون على رأس قائمة أولوياته تمهيد الطريق أمام انطلاقة حقيقة للطاقة الشمسية في ليببيا .

أمين لجنة التحرير

شمسية برجية لتوليد الكهرباء في ليببيا ، وحول تحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية ، ومميزات السخان الشمسي مقارنة بالسخان الكهربائي ، وحول إستراتيجية إدراج الخلايا الشمسية ضمن منظومات الإمداد بالطاقة الكهربائية ودورها في خفض الحمل الأقصى لوحدات توليد الكهرباء ، وحول تقييم الطاقة الكامنة للرياح والتخطيط لإقامة مزارع الرياح ، وغيرها من البحوث والدراسات التي أثرت صفحات هذه المجلة بما فيها صفحات هذا العدد الذي بين يدي القارئ الكريم .

والأأن، وبعد كل هذا الزخم من العطاء على المستوى المحلي في مجال البحوث والدراسات من قبل المختصين في مراكز البحوث والجامعات ، والاهتمام الإعلامي من قبل هذه المجلة وغيرها من المطبوعات ، وعلى مدى ما يزيد عن خمس سنوات، بذلك وبما يتحقق عالمياً من حولنا من تقدم في مجال الطاقة المتعددة ، يحق للقارئ أن يتسائل : ما الذي تغير بين الأمس واليوم بالنسبة لموضوع الطاقة الشمسية في ليببيا ؟

فمثلاً، هل استطاعت بعض تطبيقات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أن تخرج إلى حيز التطبيق على أرض الواقع بحيث يلمسها المواطن وفي مقدمتها السخان الشمسي ، وهل تم وضع مستهدفات مدروسة لمدى مساهمة الطاقة المتعددة في الطلب المستقبلي على الطاقة؟ وما هو مصير مشاريع مزارع الرياح التي كان من المزمع إقامتها؟ وماذا عن البنية التحتية الضرورية وفي مقدمتها استكمال المقر الجديد لمركز دراسات الطاقة الشمسية وتزويداته بأحدث الأجهزة والمعدات؟ باختصار شديد، ما الذي حدث للانطلاقة المنتظرة للطاقة الشمسية؟

لاشك أن الأمر يتطلب وقفه مراجعة جادة من قبل جميع الأجهزة التنفيذية المختصة وعلى رأسها